جدول يبين نوع الطلبات المقبولة

خلال سنوات 2016 - 2017 - 2018

	مجموع عدد الطلبات المقبولة	تعيين أو مؤازرة محام فقط	الإعفاء من الرسوم القضائية فقط	تعيين أو مؤازرة محام والإعفاءمن الرسوم القضائية
سنة 2016	144	1	39	104
سنة 2017	190	3	12	190
سنة 2018	79	6	6	67

المملكة المغربية
رئاسة النيابة العامة

المساعدة القضائية بمحكمة النقض

شارع الأرز— محج الرياض- الرباط

Avenue Al Arz-Place Mahaj Ryad-Rabat

www.pmp.ma

Tél : (+212) 05.37.71.88.99

المملكة المغربية
رئاسة النيابة العامة

أقر المشرع المغربي نظام المساعدة القضائية بمقتضى المرسوم الملكي رقم 514-65 المؤرخ في فاتح نونبر 1966، وذلك بهدف تسهيل الولوج إلى القضاء. ونص بالنسبة لمحكمة النقض على إحداث مكتب للمساعدة القضائية ينعقد بصفة منتظمة برئاسة محام عام وعضوية مستشارين اثنين يزاولان مهامهما بمحكمة النقض وممثل وزارة المالية وكاتب الضبط المكلف بالقسم بصفته كاتبا.

ويتولى مكتب المساعدة القضائية بكتابة النيابة العامة تلقي طلبات المساعدة القضائية إما مباشرة من المحامين أو المواطنين، شخصيا أو بواسطة البريد، وإما عن طريق مراسلات الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف بالمملكة مرفقة بالوثائق اللازمة التي استقر عمل المكتب على حصرها في شهادة العسر وشهادة عدم أداء الضرائب ونسخة من القرار المطلوب الطعن فيه، ويمكن للطالب إضافة أية وثيقة أخرى لتعزيز طلبه.

ويقوم رئيس المكتب بمراقبة استيفاء الطلبات للوثائق الضرورية، وعند تجهيز عدد كاف من الملفات يتم تحديد جلسة للنظر فيها ثم توجه دعوة لباقي أعضاء المكتب لحضورها حيث يتولى المكتب دراسة الملفات وتقدير أسباب طلب المساعدة القضائية من خلال الوثائق المدلى بها وأهمها إثبات حالة العسر لدى الطالب وجدية طلبه في الطعن بالنقض. وفي هذا الإطار فإن المكتب يراقب ويتحقق من قابلية القرار للطعن بالنقض وصفة الطالب وعلاقته بموضوع القرار إعمالا للفصل 6 من المرسوم الملكي المشار إليه أعلاه.

ومن خلال الإحصائيات السنوية يتبين أن مكتب المساعدة القضائية بمحكمة النقض يميل إلى قبول طلبات المساعدة استنادا إلى عنصرين هما : ثبوت عسر الطالب، وجدية طلب النقض، وأن عدد الملفات التي بت فيها بقبول طلب المساعدة يفوق بكثير تلك التي بت فيها برفض الطلب اعتبارا من المكتب لحسن سير العدالة، وحتى لا يكون الفقر سببا لضياع وهدر الحقوق، ولتدارك الإغفال أو الخطأ في العمل القضائي، ولنشر العدل والمساواة بين الناس أمام القضاء.

وفي هذا السياق فإن عدد طلبات المساعدة القضائية المسجلة بهذه النيابة العامة بلغ خلال سنة 2018 ما مجموعه 123 طلبا، بنقص قدره حوالي 47 % بالنسبة لسنة 2017 التي ناهز فيها العدد 238 طلبا، بينما ارتفع ب 17 طلبا عن سنة 2014 التي لم يتجاوز فيها عدد الطلبات 106. والجدول التالي يوضح ذلك من 2013 إلى 2018) :

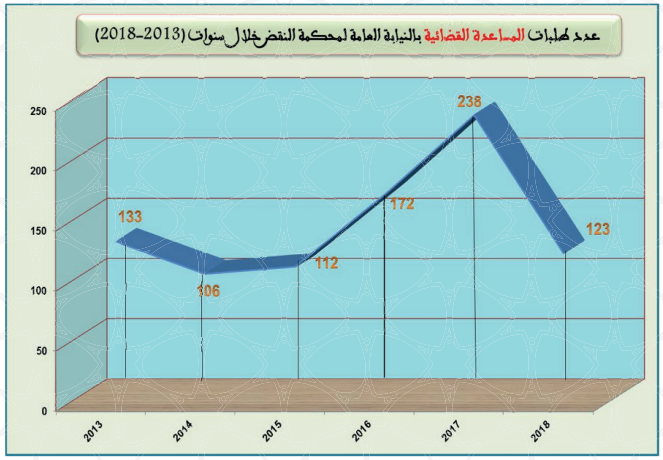

وبخصوص مآل هذه الطلبات، فإن مكتب المساعدة القضائية بهذه المحكمة أصدر خلال سنة 2018 ما مجموعه 79 قرارا بقبول طلب المساعدة؛ منها 67 قرارا بتعيين أو مؤازرة محام والإعفاء من الرسوم القضائية و 6 قرارات بالإعفاء من الرسوم القضائية فقط ومثلها بتعيين أو مؤازرة محام فقط، كما تقرر رفض 44 طلبا لأسباب متعددة. والجدول التالي يبين ذلك بتفصيل :

جدول يبين طلبات المساعدة القضائية المقبولة والمرفوضة خلال

سنوات 2016-2017-2018

نوع الطلبات	سنة 2016	سنة 2017	سنة 2018
عدد الطلبات المقدمة	172	238	123
عدد الطلبات المقبولة	144	190	79
عدد الطلبات المرفوضة أو المضمومة أو المشطب عليها أو المحالة للاختصاص	28	48	44